

متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

م. احمد صالح حسن كاظم / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

تاريخ التقديم: 2018/12/26

تاريخ القبول: 2018/6/6

المستخلص:

إن لعجز الموازنة العامة الاتحادية والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي أثر في توجه البحث نحو طرح مجموعة من الإجراءات التي يمكن الاعتماد عليها في الأمد القريب لتكوين قاعدة أوسع من الإيرادات الغير نفطية تهدف إلى إصلاح الوضع المالي بما يضمن تحقيق ميزانية متوازنة الذي يجنب الحكومة خيارات صعبة تتمثل في خفض إملأاتها المالية سواء الرأسمالية أو التشغيلية التي تؤدي إلى تبعات مالية واقتصادية كبيرة. في المقابل يتطلب من هذه الحكومة وضع إجراءات يتم الاعتماد عليها في الأمد البعيد هدفها ليس فقط إصلاح الوضع المالي بل إصلاح الوضع الاقتصادي برمته، على اعتبار إن التوازن المالي يرتبط ارتباط وثيق بالتوازن الاقتصادي. وقد استخدم البحث الأسلوب الاستقرائي وبشقيه الأول التحليل الوصفي والتحليل البياني لتوضيح الواقع المالي الحالي في العراق وما يتطلب من إجراءات لإصلاحه والثاني التحليل القياسي الذي يستند على متغيرين صافي الموازنة العامة (الفائض والعجز) والإيرادات العامة وللمدة (2004-2015). ولإحاطة بما تقدم فقد قسم البحث على أربعة أجزاء، تناول الأول منها مفهوم التوازن المالي، بينما تناول الجزء الثاني الإجراءات اللازمة لإصلاح الوضع المالي. في الوقت الذي ذهب فيه الجزء الثالث إلى النموذج القياسي لتوضيح قدرة الحكومة العراقية في تعزيز الوضع المالي في العراق، في حين عني الجزء الأخير بالاستنتاجات والتوصيات. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أثبتت فرضيته مؤكداً إن الحكومة العراقية لم تتمكن في السنوات التي حققت فيها الموازنة فوائض مالية من بناء احتياطات كبيرة تتيح لها قدراً من المرونة اتجاه الصدمات المالية. وعدم وجود برنامج حكومي واضح يعمل لإصلاح الوضع المالي من خلال تنويع أكبر للإيرادات العامة، مما جعل الموازنة العامة الاتحادية مرتبطة بأسعار النفط الخام.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التوازن المالي، استدامة كفاءة الإنفاق الحكومي، الدعم الحكومي،

الضغط الضريبي، الحد الآمن للدين العام، تمكين القطاع الخاص.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 108 المجلد 24

الصفحات 391.412



المقدمة:

يرد مفهوم التوازن المالي ضمن مفاهيم علم المالية العامة وهو احد فروع العلوم الاقتصادية التي تدرس بالتفصيل النشاطات الحكومية في اقتصاد الدولة والوسائل العديدة البديلة لتمويل الإيرادات الحكومية العامة، فعلم المالية العامة وعلم الاقتصاد يهتمان بدراسة النشاط المالي والاقتصادي للدولة. فعلم الاقتصاد يدرس كيفية توزيع الموارد المتاحة بين الاستخدامات بهدف إشباع الحاجات الإنسانية. بينما تقوم المالية العامة بدراسة النشاط المالي للدولة، وعليه فإن مفهوم التوازن المالي مرتبط أشد الارتباط بالتوازن الاقتصادي. وفي ظل التسارع الملحوظ في نمو الإنفاق الحكومي العراقي بشقيه الرأسمالي والتشغيلي، يتسع مأزق الاقتصاد العراقي مع استمرار موجات الهبوط السعري في اسعار النفط الخام وعجز الحكومة عن تأمين موارد مالية بديلة لدعم الموازنة والاقتصاد. والصدمات المالية التي تواجه العراق تفرض عليه التكيف مع شحة الموارد وتفعيل القطاعات الاقتصادية البديلة كالصناعة والزراعة والسياحة وتحفيز القطاع الخاص لتمويل الموازنة العامة بصورة غير مباشرة. والاستعانة باستراتيجية مالية تحاكي الواقع الاقتصادي في العراق وتعزز من تنويع الموارد الاقتصادية وتحد من الهدر الاقتصادي عبر ضبط ايقاع وكفاءة الإنفاق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يقدم مجموعة من الإجراءات تمهد لإصلاح الوضع المالي في العراق والحفاظ عليه من التدهور.

مشكلة البحث:

كيف تعمل الحكومة العراقية على الموازنة بين سياسة التقشف والنمو الاقتصادي، في ظل اقتصاد يعتمد في شكل شبه كامل على الإنفاق الحكومي، ولا يملك قطاعاً خاصاً كبيراً يقود النمو.

فرضية البحث:

إن ضآلة الإيرادات غير النفطية في تكوين الموازنة العامة الاتحادية تشكل تهديداً مالياً عميقاً يتمثل في عجز مستمر في الموازنة الاتحادية العراقية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى وضع إجراءات تؤدي إلى تكوين قاعدة أوسع من الإيرادات غير نفطية تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة في العراق.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي المبني على التحليل الوصفي والتحليل البياني والقياسي لإثبات فرضية البحث.

هيكلية البحث:

ولاختبار صحة فرضية البحث من عدمها فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية، تناول الأول منها مفهوم التوازن المالي، بينما تناول الجزء الثاني الإجراءات اللازمة لإصلاح الوضع المالي، في الوقت الذي ذهب فيه الجزء الثالث إلى النموذج القياسي لتوضيح قدرة الحكومة العراقية في تعزيز الوضع المالي، في حين عني الجزء الأخير بالاستنتاجات والتوصيات.

1- مفهوم التوازن المالي:

التوازن المالي له مفهومان، مفهوم تقليدي ومفهوم حديث، وذلك على النحو الآتي (ناشد، 2009، 356):



1-1: المفهوم التقليدي:

يعني هذا المفهوم تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ، من هذا المفهوم، ينظر إليه إذا نظرة حسابية بحتة. وهذا المفهوم كان يطبق على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة. وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته إلى التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض، أو إلى حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع إلى الإسراف والتبذير. وبعبارة أخرى، كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي في المالية العامة بمثابة الخطر الرئيسي، ويعد أخطر بكثير من فائض الميزانية، ذلك أن وجود عجز يعني، في التحليل الأخير، التجاء الدولة إلى مواجهة هذا العجز وتغطيته إما عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي (طاقة والعزاوي، 2010، 181).

1-2: المفهوم الحديث:

أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه نكسة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية الاقتصادية التي تميز القرن الحالي. ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل بفكرة التوازن المالي البحث (المحاسبي) فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة.

هذا الاستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية (العجز المؤقت والمنظم). وتتحصل هذه النظرية في أنه في فترات الركود والكساد تنتشر البطالة، وهذه البطالة هي في الحقيقة العجز الحقيقي الذي يتعرض له الاقتصاد وليس العجز بمفهومه المحاسبي. ويمكن أن نستخلص من هذه النظرية الأمور الآتية (ناشد، 2009، 356):
أولاً: نظرية (العجز المنظم) وإن كانت تبدو بصورة سطحية مخالفة لمبدأ توازن الميزانية، هي في حقيقة الأمر خطوة سابقة للوصول إلى التوازن في الميزانية، إذ أن التضحية بصورة مؤقتة بهذا التوازن يهدف إلى إخراج الاقتصاد القومي من حالة الكساد التي يعاني منها.

ثانياً: أن العجز في الميزانية هو عجز مؤقت وليس دائماً، وينتهي بمجرد وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة. إذ أن القول بأن نظرية العجز المنظم تدعو إلى العجز الدائم مما يؤدي في النهاية إلى مخالفتها لمبدأ توازن الميزانية وهو الأمر الذي يخالف ما تهدف إليه.
ثالثاً: أن العجز في الميزانية، التضخم المقصود، لا يجب أن يتجاوز الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة وألا تحول التضخم من نافع إلى ضار. إذ أنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من جهة، وتدهور في قيمة النقود، من جهة أخرى، فيؤثر بالسلب على الطاقة الإنتاجية المستغلة.

رابعاً: يجب على الحكومة أن تتوقف من الإصدار النقدي، وهو الاداة التي تستخدمها الدولة للوصول إلى مرحلة التوازن، عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة العمالة الكاملة. إذ أن الاستمرار فيه من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وانهيار قيمة النقود، بدلاً من زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، ويرجع ذلك إلى أن الجهاز الإنتاجي يعمل بكل طاقته دون وجود أي طاقة معطلة.

خامساً: أن نظرية العجز المنظم والتحليل الكينزي في هذا الخصوص لا ينطبقان إلا على الدول المتقدمة اقتصادياً. إذ تؤثر النفقات العامة في هذه الدول، في أوقات الكساد، تأثيراً مباشراً بالزيادة في الدخل القومي النقدي وكذلك على الدخل القومي الحقيقي. ذلك أن الجهاز الإنتاجي في هذه الدول يتميز بعدم وجود عوائق تمنع من زيادة السلع والخدمات.

2- المتطلبات الضرورية لتحقيق التوازن المالي في العراق:

إن عملية إصلاح الوضع المالي في العراق والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة مشكلة الموازنة العامة المزمنة بشكل فعال يتطلب تطبيق مجموعة من الإجراءات الضرورية يقترحها البحث وفق الآتي:



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

1-2: رفع كفاءة الإنفاق وضمن استدامته:

هناك عناصر يجب تفعيلها لتحقيق أهداف رفع كفاءة الإنفاق بشكل مستدام، لكن قبل ذلك نود أن نبين ماهية الكفاءة وهل هناك مؤشرات لقياسها، فالكفاءة هي دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات. ومن ثم، فهي تختلف عن مفهوم الترشيح والأداء حيث الأول يعني القضاء على مصادر التبدد في الإنفاق إلى أدنى حد ممكن، والثاني الذي يركز على دراسة وتحليل جانب المخرجات فقط، دون الالتفات لجانب المدخلات. فالكفاءة تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات (أو الموارد)، وذلك عن طريق تعظيم المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات، أو تقليل المدخلات اللازمة للحصول على قدر معين من تلك المخرجات (المعموري، 2017، 247). أما بالنسبة لقياس مدى كفاءة الإنفاق الحكومي في العراق سيتم الاعتماد على مؤشر نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي أثبتت عدة دراسات إن الحكومة التي لا تتجاوز نسبة إنفاقها العام (40%) من الناتج المحلي الإجمالي عادة ما تتمتع بمستويات أعلى من الكفاءة والعكس في حال ارتفاع هذه النسبة، وذلك نظراً لانطباق قانون تناقص الغلة (الباز، 2014، 18). وفي ضوء البيانات الواردة في الجدول (1) يلاحظ تذبذب نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي زيادة ونقصاً، فقد انخفضت النسبة من (59.2%) في عام (2004) إلى (35.4%) عام (2007). إلا أن هذه النسبة بدأت بالارتفاع حتى وصلت إلى (44%) في سنة (2010)، إلا أنه عادت هذه النسبة إلى الانخفاض في عام (2011) حيث بلغت حوالي (36%)، ثم زادت النسبة في عام (2013) حيث بلغت (43.7%)، أما في عام (2015) يلاحظ تصاعد مؤشر الكفاءة الذي بلغ (33.6%)، وفي سياق ما تقدم إن العمود (5) في الجدول (1) يبين تراجع أداء وكفاءة الإنفاق الحكومي حيث في أغلب سنوات الدراسة كانت أعلى من نسبة (40%) وهذا يعطي تصوراً واضحاً على حجم الفساد ومظاهر الإسراف والتبذير في المال العام العراقي. وحتى في السنوات التي تصاعد فيها مؤشر الأداء في الحقيقة هو لا يعود إلى زيادة كفاءة وأداء الإنفاق الحكومي، بل يعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. هذا بالإضافة إن الجدول (1) يعكس عن مدى تدخل الدولة في الأداء الاقتصادي وبالتالي يعكس دور الدولة وفلسفتها السياسية إذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تدخل أوسع لها والعكس صحيح.

جدول (1) مؤشر تأثير حجم دور الحكومة على كفاءة الإنفاق العام في العراق وبالأسعار الجارية للمدة (2004-2015) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الحكومي (1)	معدل النمو السنوي % (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	معدل النمو السنوي % (4)	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي % (5)
2004	31,521,427	-	53235358.7	-	59.2
2005	30,831,142	-2.1	73533598.6	38.1	41.9
2006	37,494,459	21.6	95587954.0	30.0	39.2
2007	39,308,348	4.8	111455813.4	16.6	35.4
2008	67,277,197	71.1	157026061.6	40.9	42.8
2009	55,589,721	-17.3	130642187.0	-16.8	42.6
2010	70,134,201	26.1	159607123.6	22.2	44.0
2011	78,757,665	12.2	218617834.8	37.0	36.0
2012	105,139,576	33.4	255727068.5	17.0	41.1
2013	119,127,556	13.3	272596360.8	6.6	43.7
2014	112,192,124	-5.8	271334544.1	-0.5	41.3
2015	70,397,515	-37.3	209398233.3	-22.8	33.6

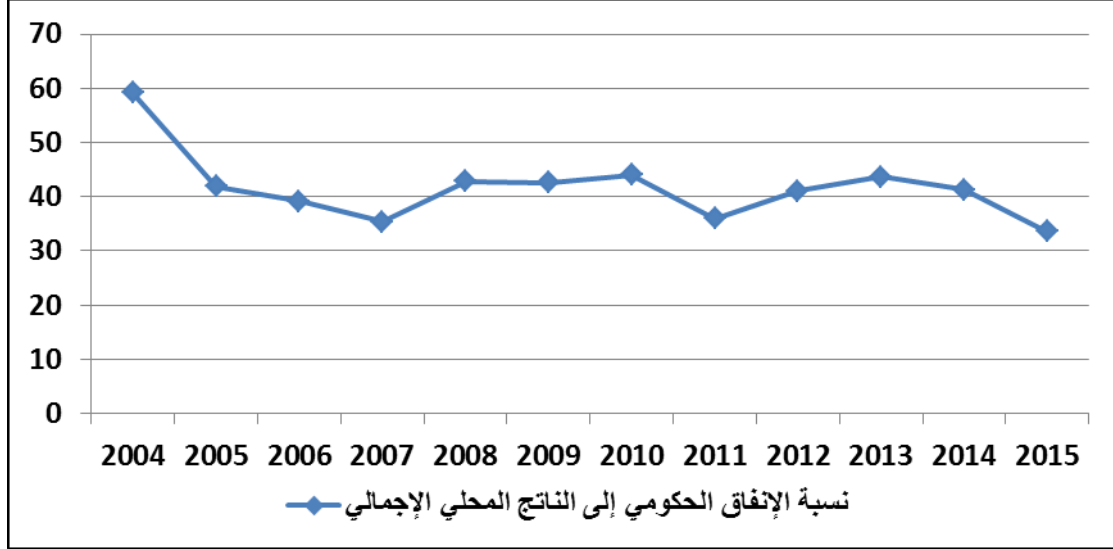
المصدر: العمود (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015). العمود (3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. العمود (2 و 4 و 5) من اعداد الباحث.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

شكل (1)

مؤشر تأثير حجم ودور الحكومة على كفاءة الإنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2016)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

وفي ضوء ما تقدم هناك مجموعة عناصر من الضروري على الحكومة العراقية تفعيلها لرفع كفاءة الإنفاق، وهي كما يأتي:

أولاً: تجاوز الميزانية التقليدية: وذلك من خلال تطبيق موازنة البرامج والأداء وهي تعتبر المحصلة الأولى لمحاولات إصلاح نظام الموازنة التقليدية وهي تركز بشكل خاص على تحقيق الكفاءة الإدارية وتقليل النفقات وتحاول قياس مدة كفاءة الأجهزة الحكومية في إنجاز المشاريع، وتتصف بكونها أداة لتبويب بيانات الموازنة بحيث يتركز من خلالها بما تقوم به الدولة من الأعمال المراد إنجازها بصورة برامج وأنشطة أكبر من اهتمامها بالسلع والخدمات التي ترمي الحصول عليها (عبد الله وخضير، 2016، 457).

ثانياً: التركيز في الإنفاق الحكومي على المشاريع الأكثر استراتيجية: في ظل الظروف الراهنة وتسارع وتيرة انخفاض سعر برميل النفط، سيكون على الدولة التركيز في الإنفاق على المشاريع ذات الأولوية في المرحلة الراهنة، من حيث درجة إشباعها للحاجات أفراد المجتمع والأكثر إلحاحاً (عياش وسميحة، 2013، 5).

ثالثاً: ترشيد الإنفاق التشغيلي: وذلك من خلال مراجعة أعداد العاملين في الجهاز الحكومي ومراجعة رواتب الصف الأول من الرناسات الثلاث، فعلى سبيل المثال احتلت الأجور والرواتب (40%) من الإنفاق التشغيلي في موازنة (2012) وتستحوذ الرناسات الثلاث على (10%) من إجمالي النفقات التشغيلية إضافة إلى مبالغ المنافع الاجتماعية وتكاليف الإيفادات والسيارات والحمايات وغيرها من مظاهر الإسراف والتبذير لهذه الرناسات (سالم، 2012، 316).

رابعاً: ترشيد الإنفاق الاستثماري: تعتمد على عناصر عدة منها وضع آلية محددة ومناقشة للمشاريع المقترحة بين مختلف الجهات ذات العلاقة قبل تقديمها إلى وزارة التخطيط لمناقشتها وإدراجها في المناهج الاستثمارية للدولة. فضلاً عن دعم الملاك المتخصص في عملية متابعة المشاريع من حيث توفير مناهج تدريبية متطورة في هذا المجال أو تهيئة الظروف الملائمة لتسهيل عمل المتابعة المناسبة. هذا بالإضافة إلى ضرورة متابعة المشاريع أثناء التنفيذ وبعد الانتهاء من إنجازها، للتأكد من مدى تحقق الأهداف التنموية (الخفاجي وجري، 2017، 312).



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

خامساً: استدامة كفاءة الإنفاق الحكومي: من خلال توافق الأنظمة واللوائح في الإنفاق مع أفضل الممارسات العالمية، وإن تطلب استحداث بعض الأنظمة والقوانين لتفعيل ذلك. وتحويل الشراء الحكومي إلى عملية استراتيجية وذلك من خلال انشاء وحدة استراتيجية يمكنها إدارة الإنفاق والاستفادة من احتياج القطاع العام ككل لتحصيل قيمة وجودة أفضل، بالإضافة إلى توفير رؤية كاملة للإنفاق الحكومي لتمكين الجهات الحكومية من إجراء المقارنات بين منشآت الوزارات (برنامج تحقيق التوازن المالي 2020، رؤية المملكة العربية السعودية 2030).

2-2: تنمية مبادرات الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة الاتحادية:

في حالة العراق هناك مصدر مهم للإيرادات العامة هو النفط، وبسبب أن هذا المورد يعتمد على العوامل والمحددات الخارجية، لذا على الحكومة العراقية أن تعول في حشد وتوظيف الموارد المالية على الإيرادات الضريبية وبالتالي تقليل التباين في مكونات الإيرادات العامة والجدول (2) يبين هامشية الإيرادات الضريبية وكما في الجدول الآتي:

جدول (2) مبادرات الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (2015-2004)

السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %	إجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	294,900	-	32,988,850	-	0.8
2005	495,282	67.1	40,435,740	22.5	1.2
2006	591,229	19.4	49,055,545	21.3	1.2
2007	1,228,336	107.8	54,964,850	12.0	2.2
2008	985,837	-19.7	80,641,041	46.7	1.2
2009	3,334,809	238.3	55,243,526	-31.4	6.0
2010	1,532,438	-54.0	70,178,223	27.0	2.2
2011	1,783,593	16.4	108,807,390	55.0	1.6
2012	2,633,357	47.6	119,466,403	9.7	2.2
2013	2,876,856	9.2	113,660,075	-4.8	2.5
2014	1,891,538	-34.2	105,553,850	-7.1	1.8
2015	1,618,652	-14.4	72,546,345	-31.3	2.2

المصدر: العمود (1 و 3) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2015-2004). العمود (2 و 4 و 5) من اعداد الباحث.

إن الجدول (2) يعكس ضعف مبادرات الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة الاتحادية، ففي عام (2004) بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة حوالي (0.8%) وهي أدنى نسبة مساهمة خلال مدة الدراسة، في حين حققت ارتفاعاً طفيفاً في عام (2007) إذ بلغت (2.2%) كنسبة مساهمة، ثم انخفضت في عام (2008) إلى حوالي (1.2%). ثم عادت إلى الارتفاع في عام (2009) وبنسبة مساهمة بلغت (6.0%) في الإيرادات العامة وهي أعلى نسبة مساهمة خلال مدة البحث، ويعود السبب في ضعف مبادرات الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة إلى جملة من الأسباب أهمها الفساد الإداري والمالي والاعتماد الكامل على النفط في تمويل الموازنة العامة فضلاً عن الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي وعدم الاستقرار الأمني.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

استناداً إلى ما تقدم، فإن انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة بهذه النسب يعني دورها ضعيف في تمويل الموازنة العامة الاتحادية، مما يتطلب إجراء إصلاحات في النظام الضريبي هدفه مالي يعني زيادة الإيرادات الضريبية، لذلك نقترح مجموعة من الآليات التي من الممكن أن تؤدي إلى تفعل الدور المالي للسياسة الضريبية وهي كالاتي (علي وثامر، 2013، 246-248) (علوان، 2006، 18-21):

1- إصلاح الإدارة الضريبية التي يمكن من خلالها المحافظة على الإيرادات الضريبية وزيادتها لأن هذه الإدارة هي التي تختص بتنفيذ القوانين والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى، وكذلك إصدار التعليمات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى مستويات متقدمة، وفي الوقت نفسه هي الجهة التي يوكل إليها وضع السياسة الضريبية موضع التطبيق العملي لمساعدة الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

2- تشكيل فريق عمل من التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والاحصائية والإدارية يقوم بتسجيل وتدقيق شامل لكافة الاوعية الضريبية المسجلة وغير المسجلة لتحقيق العدالة الضريبية وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة التي لديها المعلومات المتعلقة ببعض المؤشرات الاحصائية من خلال برنامج البطاقة التموينية.

3- تطوير الموارد البشرية العاملة في الهيئة العامة للضرائب، إذ لا يمكن للموارد البشرية أن تعمل وتستمر في تطوير ومواكبة المستجدات الاقتصادية داخل البلد وخارجه دون التطور العلمي والثقافي المستمر من خلال الدورات التدريبية والتطبيقية.

4- زيادة الحوافز المادية بما يضمن المستوى المعيشي والمهني الخاص بالموظف الضريبي.

5- توفير الامن (الحماية) والخدمات للموظفين ولاسيما العاملين في المراكز الحدودية الذين يتعرضون إلى التهديد والاختطاف.

6- عدم فرض ضرائب بأسعار مرتفعة مما تشكل حافزاً لدى الأفراد للتهرب من دفعها.

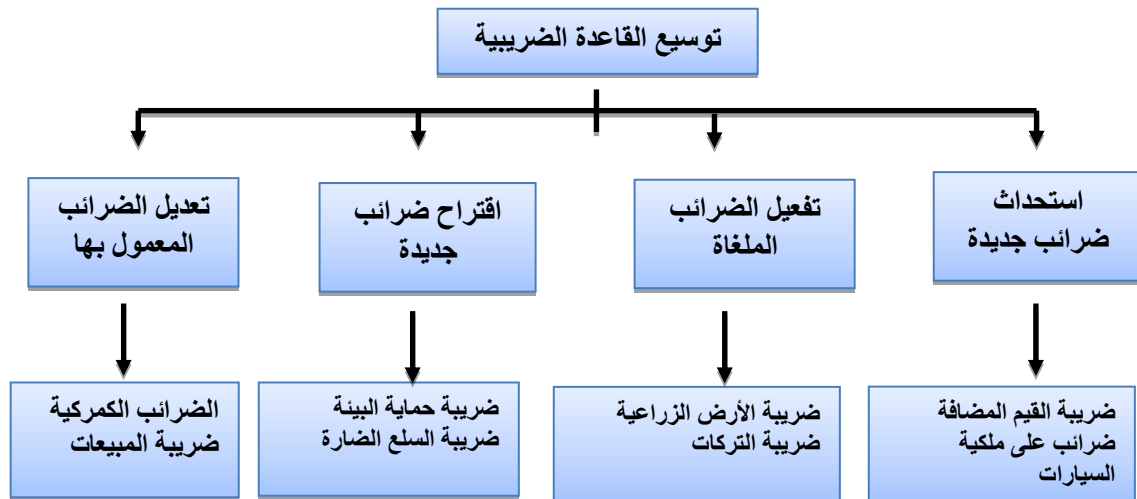
7- تشديد العقوبات وتشريع القوانين بشأن المتهربين من دفع الضرائب وفرض الغرامات عليهم.

8- الاعتماد على نظام الحاسوب في عمل الإدارة الضريبية ليصبح أكثر سهولة وأكثر دقة وكفاءة عالية.

9- فيما يخص المستوى الأخلاقي للمجتمع يمكن أن يتم عن طريق نشر الوعي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يصبح المواطن متعوداً على دفع الضريبة ولا يحس أنه مجبر عليها.

10- توسيع القاعدة الضريبية والذي بدوره يتم عن طريق أما فرض أنواع جديدة من الضرائب غير مفروضة سابقاً أو عن طريق تفعيل الضرائب المعمول بها والمفروضة حالياً والتي نقترحها في المخطط (1).

مخطط (1) توسيع القاعدة الضريبية



المصدر: المخطط من إعداد الباحث.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

كما نود أن نشير إلى قضية مهمة، وهي عند زيادة الضرائب يجب ضمان عدم المساس بالإنفاق الاستهلاكي وهو الجزء الرئيسي في معادلة الطلب الكلي الذي قد يدخل الدولة في أزمة تتمثل في الكساد الاقتصادي، وعليه لا بد من ربط زيادة الضرائب في العراق بالمؤشرات الآتية:

أولاً: مؤشر الطاقة الضريبية: ينصرف مفهومه إلى قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب ويطلق عليه (المقدرة التكلفة القومية) والتي تعني أقصى حصيلة ضريبية ممكنة يمكن استقطاعها من الدخل القومي. ويقاس من نسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي، وحدد قيمته (كولن كلاك) كمتوسط عام أقصاه (25%) من الدخل القومي الإجمالي بوصفه مستوى مقبولاً في فترات الاستقرار الاقتصادي، أما (اليسون مارتن) و(آرثر لويس) فقد أوضحا إن النسبة تتراوح ما بين (17% - 19%) (علي وثامر، 2013، 235).

ثانياً: مؤشر الضغط الضريبي: وهو أحد المؤشرات التي توضح درجة تدخل الدولة في الاقتصاد، أو ذلك الجزء من الموارد الذي امتصه القطاع العام، ويقدر بإجمالي الإيرادات الضريبية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي (السامرائي، والعزاوي، 2005، 13).

ثالثاً: مؤشر الميل الحدي للضرائب: يتم احتسابه من خلال قسمة التغير المطلق في الإيرادات الضريبية إلى التغير المطلق في الناتج المحلي الإجمالي، وإنه كلما ارتفع هذه المؤشر دل على فاعلية السياسة الضريبية (السامرائي، والعزاوي، 2005، 15).

رابعاً: مؤشر المرونة الداخلية للضرائب: هو ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي تستطيع الدولة أن تضيفه إلى موازنتها وهو يقيس قدرة الدولة على تعبئة المدخرات القومية. يتم استخراجها عن طريق قسمة معدل التغير في الإيرادات الضريبية على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على مرونة السياسة الضريبية (السامرائي، والعزاوي، 2005، 16). ويعرض الجدول (3) هذه المؤشرات ووفقاً للتفاصيل المبينة أدناه:

جدول (3)

مؤشرات أداء الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2015)

السنوات	الدخل القومي مليون دينار (1)	الطاقة الضريبية (2)	الضغط الضريبي (3)	الميل الحدي للضرائب (4)	المرونة الداخلية للضرائب (5)
2004	53311558.7	0.55	0.55	-	-
2005	74622598.6	0.66	0.67	1.22	1.76
2006	96902093	0.61	0.61	0.92	0.65
2007	113163014.7	1.08	1.10	1.78	6.49
2008	165421918.9	0.59	0.62	0.57	-0.48
2009	134264467.4	2.48	2.55	4.07	-14.18
2010	163926503.5	0.93	0.96	0.38	-2.43
2011	217091235.4	0.82	0.81	0.85	0.44
2012	255460517.9	1.03	1.02	1.26	2.8
2013	272998466.0	1.05	1.05	1.02	1.39
2014	265801471.7	0.71	0.69	0.66	68.4
2015	208769894.9	0.77	0.77	4.41	0.63

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. العمود (2) و (3) و (4) و (5) من اعداد الباحث.

يمكن تسجيل الملاحظات الآتية في ضوء الجدول (3):

أولاً: فيما يخص مؤشر الطاقة الضريبية: حيث بلغت في احسن احوالها (2.48%) في عام (2009) وهذا مؤشر ضعف قدرة الحكومة على جباية الضرائب وتحصيلها.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

ثانياً: فيما يخص مؤشر الضغط الضريبي: يكشف هذا المعيار حقيقة مهمة وهي إمكانية فرض أو ادخال ضرائب أخرى في النظام الضريبي العراقي وذلك لما يتميز به من انخفاض في معدل الضغط الضريبي بدرجة ملحوظة، إذ بلغ أعلى نسبة له حوالي (2.55%) في عام (2009). ومن ثم انخفاض العبء الضريبي الذي يواجهه أفراد المجتمع العراقي.

ثالثاً: فيما يخص مؤشر الميل الحدي للضرائب: حقق هذه المؤشر أقصى نسبة له عام (2009) وبلغت (4.07%) وهي نسبة منخفضة تدل على ضعف فاعلية الإيرادات الضريبية في تحقيق أهدافها المالية.

رابعاً: فيما يخص مؤشر المرونة الداخلية للضرائب: حيث يوضح هذا المؤشر ضعف مرونة الإيرادات الضريبية في العراق وعدم استجابتها إلى الموازنة العامة حيث لم يصل معامل المرونة الداخلية في أغلب اعوام الدراسة إلى الواحد الصحيح.

2-3: تنمية مبادرات الإيرادات الأخرى في تمويل الموازنة العامة الاتحادية:

تتضمن الإيرادات الأخرى في هذه البحث جميع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية والضريبية والتي تتمثل في مجموعة متنوعة من المصادر أهمها (السامرائي ومحمد، 2016، 173):

2-3-1: إيرادات بيع الموجودات غير المالية: تقوم مؤسسات القطاع العام وبصورة دورية بمراجعة وتصفية لموجوداتها غير المالية والتي تتضمن بيع (المباني، الآلات، وسائل النقل، الأثاث... الخ) وبهذا فإن تلك المؤسسات تعمل على إيجاد إيراد يدخل في النهاية في حساب الموازنة العامة للدولة.

2-3-2: إيرادات المساهمات الاجتماعية: والتي ترتب على إشراك الموظفين في مساهمات الضمان الاجتماعي والصحي والتأمين الإلزامي، وتعد هذه الإيرادات مصدر من مصادر الإيرادات العامة.

2-3-3: المنح: تعد المنح من الإيرادات الاستثنائية التي عادة ما ترتبط بمدى متانة العلاقات الدبلوماسية التي تربط البلد الممنوح مع الأسرة الدولية، وفي ظل الظروف التي يمر بها العراق فقد حصل على اهتمام عدد من الدول المانحة التي تقوم منحها سواء كانت بصورة نقدية أو عينية. وسيتم التركيز زمنياً على المدة (2004-2015) وهي من الكفاية لتقييم دور الإيرادات الأخرى وعلاقتها بالوضع المالي وتعزيزه في العراق.

جدول (4) مبادرات الإيرادات الأخرى في الموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (2004-2015)

السنوات	الإيرادات الأخرى مليون دينار	معدل النمو السنوي %	إجمالي الإيرادات العامة مليون دينار	معدل النمو السنوي %	نسبة الإيرادات الأخرى إلى إجمالي الإيرادات العامة
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	395,839	-	32,988,850	-	1.2
2005	987,226	149.4	40,435,740	22.5	2.4
2006	2,182,344	121.0	49,055,545	21.3	4.4
2007	3,015,599	38.1	54,964,850	12.0	5.5
2008	4,344,014	44.0	80,641,041	46.7	5.4
2009	5,053,324	16.3	55,243,526	-31.4	9.1
2010	6,584,055	38.2	70,178,223	27.0	9.4
2011	5,745,628	-12.7	108,807,390	55.0	5.3
2012	8,140,237	41.6	119,466,403	9.7	6.9
2013	2,459,360	-69.7	113,660,075	-4.8	2.2
2014	8,487,871	245.1	105,553,850	-7.1	8.1
2015	1,846,358	-78.2	72,546,345	-31.3	2.5

المصدر: العمود (1 و3) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015). العمود (2 و4 و5) من اعداد الباحث.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

يتضح من الجدول (4) إن الإيرادات الأخرى كان لها أدنى حصيلة بلغت (395839) مليون دينار في عام (2004) وبواقع (1.2%) هي نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة، ثم ارتفعت وبشكل مستمر حتى بلغت (6,584,055) مليون دينار في عام (2010) وبنسبة مساهمة بلغت حوالي (9.4%) وهي أقصى نسبة وصلت إليه اعتماد إجمالي الإيرادات العامة في العراق على الإيرادات الأخرى، ثم انخفضت النسبة إلى (2.2%) في عام (2013)، وعادت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى الارتفاع في عام (2014) فقد بلغت (8.1%) وبواقع (8487871) مليون دينار ومعدل نمو سنوي بلغ (245.1%). إن المتتبع إلى العمود (5) من الجدول (4) يلاحظ مبادرات الإيرادات الأخرى في إجمالي الإيرادات العامة ظلت متدنية خلال مدة الدراسة، واتسمت بالتذبذب بسبب أوضاع البلد الأمنية وافة الفساد المالي والإداري فضلاً عن عوامل عديدة حالت دون استثمار العراق لباقي مصادر الإيرادات الأخرى، وجعلته يعتمد اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية. ولزيادة مبادرات الإيرادات الأخرى يتطلب مجموعة اجراءات أهمها، تشكيل لجان تعمل على حصر الموجودات غير المالية التي تعد فائضة عن حاجة الهيئات والوزارات وطرحها للبيع عن طريق المزادات العلنية أو إعادة تصديرها بعد عرضها في المناطق الحرة، فضلاً عن تشديد الرقابة على عمل هذه اللجان لتفادي الفساد الإداري والمالي (عداي، 2009، 14).

4-2: تحديد المستوى الآمن للدين العام:

تعد عملية تحديد المستوى الآمن للدين العام في العراق أمراً بالغ الأهمية، لأنه يعد من بين الدول التي تواجه ديناً مرتفعاً لتأثر اقتصادها بإيرادات النفط. لذلك على الحكومة العراقية أن تعرف كيف تتعامل مع هذا الدين على اعتبار إن عجز الموازنة العامة الاتحادية وانخفاض أسعار النفط العالمية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن وجود الدين العام أصبح أمراً واقعاً، وأن على الحكومة أن تحدد مستوى آمن له، ومن خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات وهي كما يأتي:

2-4-1: مؤشر معدل نمو الدين العام الداخلي مقابل معدل نمو الناتج المحلي: يبين هذا المؤشر ضرورة مراقبة الزيادة في الدين العام الداخلي نمواً مماثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وإلا فستصبح الالتزامات عائق أمام قدرة العراق على مجابهة استدامة الدين العام. ولتتبع هذا المؤشر يمكن ملاحظة الجدول (5) الذي يبين عدم تناسب معدلات النمو للدين العام الداخلي مع معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يفسر إن الدين العام الداخلي لم يوجه في جوانبه السليمة وهي الإنتاجية، وإن الحكومة لن يكن بمقدارها مجابهة استدامة الدين العام، مما يجعل الدين العام الداخلي يشكل تهديداً مستقبلياً للسياسة المالية العراقية، كما إن فوائد الدين تمثل أحد الضغوط على الموازنة العامة.

2-4-2: مؤشر نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعد من المؤشرات التي تعطي صورة إجمالية لعبء الدين العام الداخلي (الطائي وشلال، 2015، 6) وقد تم الاعتماد عليه كأساس للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفقاً لمعاهدة (مايسترخت) عام (1992) إذ تشترط المعاهدة ألا تزيد نسبة الدين العام الداخلي عن (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، فتجاوز النسبة يعد مؤشراً على دخول الدولة في أزمة مديونية (البغدادي، 2010، 414). وإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تدل على قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الإيفاء بديونه (الطائي وشلال، 2015، 6). ويلاحظ من الجدول (5) إن الدين العام الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد تراجعاً منتظماً، إذ انخفضت هذه النسبة من (10.1%) عام (2004) إلى (6.6%) عام (2014)، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام مما أدى إلى حدوث طفرة في الإيرادات النفطية لا يستهان بها، واستخدام جزء من هذه الإيرادات في أطفاء جزء كبير من الدين العام الداخلي. وشهد عام (2015) عودة النسبة إلى الارتفاع حيث بلغت حوالي (15%)، بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلد وخروج مدن من سيطرة الحكومة المركزية ومن ضمنها العديد من الحقول النفطية إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية لتصل إلى مستويات غير مسبوقة.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

جدول (5) مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2015) (مليون دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	معدل النمو الدين العام الداخلي (3)	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي (4)	نسبة الدين العام الداخلي إلى GDP (5)
2004	5,393,890	53235358.7	-	-	10.1
2005	5,393,890	73533598.6	0.0	38.1	7.3
2006	5,393,890	95587954.0	0.0	30.0	5.6
2007	4,674,705	111455813.4	-13.3	16.6	4.2
2008	3,955,519	157026061.6	-15.4	40.9	2.5
2009	3,955,519	130642187.0	0.0	-16.8	3.0
2010	5,416,320	159607123.6	36.9	22.2	3.4
2011	8,744,366	218617834.8	61.4	37.0	3.9
2012	11,839,360	255727068.5	35.4	17.0	4.6
2013	13,890,312	272596360.8	17.3	6.6	5.1
2014	17,838,753	271334544.1	28.4	-0.5	6.6
2015	32,227,982	209398233.3	80.7	-22.8	15.4

المصدر: العمود (1) البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين للمدة (2004-2015).
العمود (2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. العمود (3 و 4 و 5) من اعداد الباحث.

2-4-3: مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة الحكومة على تحمل اعباء المديونية الخارجية ومدى استمراريته على الالتزام بذلك كونه مرتبطاً بالمتغير الرئيسي وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسة لأي دولة. بذلك يؤدي تزايد حجم هذه الديون دوراً كبيراً في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يتم استقطاعه لتأمين الالتزامات الخارجية (العاني وجوي، 2017، 264). وفي سياق ما تقدم يمكن ملاحظة الجدول (6) الذي يبين أن هناك انخفاضاً تدريجياً في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي (2008 و 2015) بسبب توقيع العراق ترتيبات المساندة (SDR) مع صندوق النقد الدولي عام (2005) الذي يقضي بإعفاء العراق من ديون دول نادي باريس، حيث يبين هذا المؤشر باستطاعة الحكومة العراقية الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه دانيها.

2-4-4: مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات: فهو يعبر عن المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى الصادرات البلد من السلع والخدمات ويمكن ان يعد مؤشر استدامة إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت اكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الداننين (الشمري وكاظم، 2015، 5). ويبين الجدول (6) ارتفاع هذه النسبة وهي نسبة تتطلب زيادة حجم الصادرات النفطية كمرجع لخدمة الدين.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

جدول (6) نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات في العراق للمدة (2004-2015) مليون دولار

السنوات	الدين العام الخارجي (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي % (3)	الصادرات (4)	نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات (5)
2004	128,026	36,638.2	242.3	17,810.0	718.8
2005	87,282	50,056.9	142.4	23,697.4	368.3
2006	74,693	65,158.8	89.8	30,529.4	244.7
2007	74,000	88,809.4	66.3	39,590.0	186.9
2008	63,963	131,622.9	33.8	63,726.1	100.4
2009	64,289	111,659.9	40.2	39,782.2	161.6
2010	57,026	142,814.7	31.5	51,763.6	110.2
2011	61,267	191,176.9	23.4	79,680.5	76.9
2012	57,706	215,837.9	20.3	94,171.6	61.3
2013	58,719	234,637.7	18.2	89,769.4	65.4
2014	57,347	222,041.7	18.7	83,980.9	68.3
2015	57,639	164,421.2	24.8	43,441.5	132.7

المصدر: العمود (1 و 2 و 4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العمود (3 و 5) من اعداد الباحث.

إن عملية تحديد المستوى الآمن للدين العام في العراق عملية اقتصادية هامة وذات طبيعة خاصة يصعب معها الاعتماد على مؤشرات اقتصادية معينة، بل يتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات على الحكومة المركزية أن تتبناها وهي كالاتي:

أولاً: اشراك المؤسسات المالية المحلية والدولية في إدارة الدين العام: حيث تعتبر عملية إدارة وتحديد المستوى الآمن للدين العام في العراق عملية معقدة يصعب تركها إلى جهة معينة تقوم بهذه العملية دون اشترك جهات أخرى معها، ولذلك يجب أن تشترك فيها السلطة المالية (وزارة المالية)، والسلطة النقدية (البنك المركزي)، والوزارات مثل التخطيط والهيئات مثل الاستثمار، وكذلك المستشارين من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك الخبراء الماليين والاقتصاديين في داخل العراق، والذين يملكون معرفة جيدة بأحوال البلد تسمح لهم بأن يشاركوا في تحديد تلك النسبة.

ثانياً: اللجوء إلى التمويل الحقيقي: على الدولة اللجوء إلى التمويل الحقيقي من المدخرات الحقيقية، وليس الاقتراض من البنك المركزي الذي يأخذ شكل الإصدار النقدي الجديد، فلا يجب أن نخذعنا لانخفاض التكلفة المالية لهذه الطريقة، لأن هذه الطريقة لها آثار شديدة السلبية على الاقتصاد القومي حيث تجر في أذيالها التضخم بما له من آثار كبيرة على الاقتصاد القومي لذلك فإن المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تشجع الاقتراض الذي يأخذ شكل اذونات الخزنة يكتب فيها الأفراد والمؤسسات الخاصة في المجتمع. ثالثاً: تحقيق قيد الموازنة الزمني: وهو الذي ينظر للدين العام من منظور الاستدامة المالية، حيث يعتبر الدين العام محققاً للاستدامة في حالة إذا كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون، وقد أسس لهذه الفكرة (روبرت بارو) (Barro,1974) مؤسس المكافئ الريكاردي. ولكي يتحقق هذا الشرط يجب أن يكون هناك في المستقبل فائض أولي في الموازنة يكفي لسداد هذا الدين، سواء القيمة الأساسية له، أو الفوائد المترتبة عليه، أي أن هذا الشرط يقتضي أن يكون حجم الدين الحالي، بالإضافة إلى القيمة الحالية المخصومة للإنفاق لا تتعدى القيمة الحالية المخصومة للعائد، وبمعنى آخر ألا تزيد القيمة الحالية للدين عن القيمة الحالية المخصومة لإجمالي العوائد مطروحاً منها الإنفاق غير الشامل على الفوائد (سليمان، 2008، 286).



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

5-2: تمكين نمو القطاع الخاص:

تعد عملية تمكين القطاع الخاص من النمو من الأهداف المتعارف عليها لإصلاح القطاع الحقيقي، ومع ذلك تعد الخيار الاستراتيجي لإصلاح القطاع المالي وذلك من خلال تحمله جزء من النفقات العامة وقدرته في زيادة التحصيل الضريبي.

5-2-1: مبادرة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يبين الجدول (7) الاعوام بعد المرحلة الانتقالية عام (2003) التي شهدت انتكاسة جديدة للقطاع الخاص العراقي نتيجة لتوقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة إما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، فضلاً عن عدم وضوح الرؤيا واستقرار الحال وكل ذلك مرده الأساس لعدم الاستقرار السياسي والأمني وانعدام البيئة السلمية الاستثمارية، ويوضح الجدول (7) كيف أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بقيت محافظة على نفسها قريبة أو مبتعدة قليلاً عن (30%)، وهذا دليل على أن القطاع الخاص نما ببطء طيلة المدة المذكورة، كما سجلت هذه المساهمة نسبة منخفضة في عام (2008) بلغت حوالي (26%)، ثم عاودت الارتفاع إلى (45.8%) عام (2015) وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي طيلة المدة المذكورة ويعود ذلك إلى الزيادة في نشاط قطاعات الإنتاج غير الحقيقي (البنوك والتأمين).

جدول (7) مبادرات القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي العراقي وبالأسعار الجارية

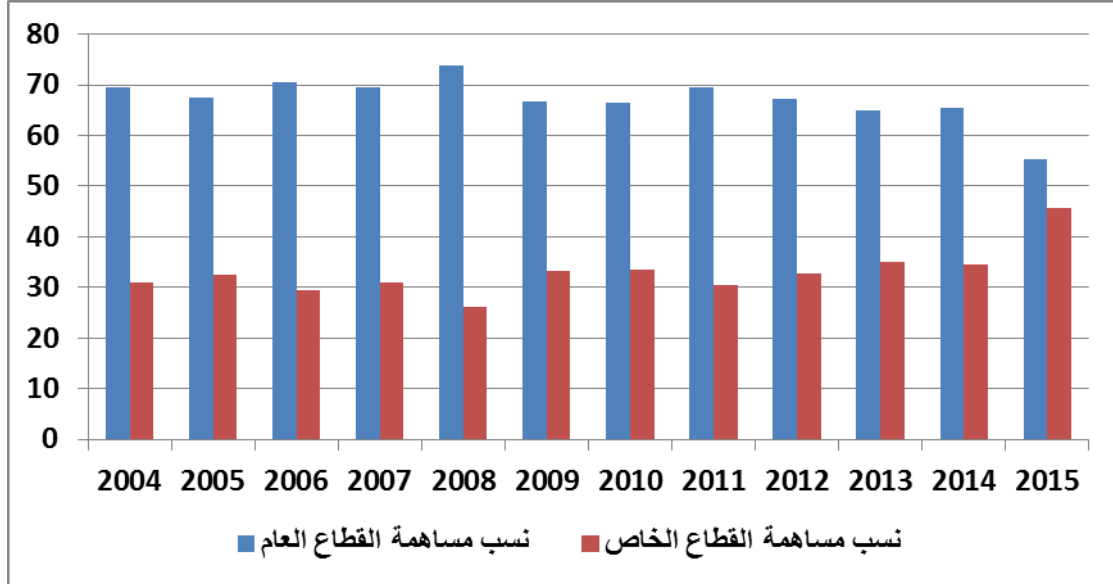
للمدة (2004-2015) مليون دينار

السنوات	القطاع العام (1)	القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	نسب مساهمة القطاع العام (%) (4)	نسب مساهمة القطاع الخاص (%) (5)
2004	36964327.7	16534910.9	53235358.7	69.4	31.0
2005	49694880.5	24216207.8	73533598.6	67.5	32.6
2006	67512614.4	28554546.2	95587954.0	70.6	29.4
2007	77403626.2	34557604.0	111455813.4	69.4	31.0
2008	116159400.0	42284184.4	157026061.6	73.9	26.1
2009	87254981.6	44377228.4	130642187.0	66.7	33.3
2010	106406600.3	56698138.9	159607123.6	66.6	33.4
2011	151942734.3	66675100.5	218617834.8	69.5	30.5
2012	172053475.8	83673592.7	255727068.5	67.2	32.8
2013	177402476.1	95193884.7	272596360.8	65.0	35.0
2014	177340245.5	93994298.6	271334544.1	65.4	34.6
2015	115933234.1	93464999.2	209398233.3	55.2	45.8

المصدر: العمود (1 و 2 و 3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. العمود (4 و 5) من اعداد الباحث.

الشكل (2)

نسب مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2014-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

2-5-2: التعديلات الهيكلية لتمكين القطاع الخاص: لتمكين القطاع الخاص وتنميته في العراق لا بد من القيام بتعديلات هيكلية لها تأثير كبير في الاقتصاد، هذه التعديلات هي (العزاوي، 2009، 312-315) (خطة التنمية الوطنية 2013-2017، وزارة التخطيط جمهورية العراق):

أولاً: سهولة ممارسة الأعمال: تسهيل مختلف العمليات اللازمة لتمكين شركات القطاع الخاص من القيام بأعمالها من التأسيس والممارسة والحركة وحتى التمويل من خلال بناء جهاز مصرفي يعمل بآلية سلسلة من خلال تسهيل عملية التمويل والإقراض والسرعة في الإنجاز وتقديم الخدمات. أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص، وخاصة في مجال المشاريع الإنتاجية التي تسهم في تشغيل وتوليد فرص عمل في أنحاء العراق.

ثانياً: تعزيز الاستثمار المحلي: من خلال بناء بيئة استثمارية صالحة ومشجعة وجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص من النواحي القانونية والتشريعية والتمويلية وبنية تتوافر فيها الشروط الامنية واللوجستية من توافر القوى العاملة والطاقة وطرق ووسائل مواصلات واتصال ومؤسسات صحية وخدمية.

ثالثاً: جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: تشجيع الاستثمار الاجنبي على الدخول في مشاريع جديدة يعجز عنها القطاع الخاص المحلي العراقي من خلال توفير المزيد من الفرص الاستثمارية وتقليل المخاطر.

رابعاً: تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تحسين إنتاجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية.

خامساً: رفع كفاءة سوق العمل: وهذا يأتي من السماح للأيدي العاملة الماهرة والمتوسطة والمنخفضة التنقل بكل سهولة وحرية.

سادساً: إلغاء التشريعات والقوانين المعيقة للنمو: التشريعات والقوانين هي القواعد المنظمة للنشاط التجاري بمختلف أنواعه، لذلك يتطلب مراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وإصدار قوانين جديدة، وإزالة التعقيدات الروتينية.

سابعاً: المشاركة الفاعلة لرجال الأعمال: مشاركة الحكومة العراقية في تبني خطط إصلاح للقطاع الخاص، وعدم التركيز على الربح المادي فقط، من خلال اختيار مشاريع تخدم البلد، وتدفع بعجلة التقدم الصناعي المحلي، وفق شروط تنافسية حقيقية.

ثامناً: رفع التنافسية: من خلال منافسة الشركات العراقية في الأسواق المحلية والدولية وهذا يأتي من خلال زيادة الإنتاجية، وتسويق العلامات التجارية العراقية.

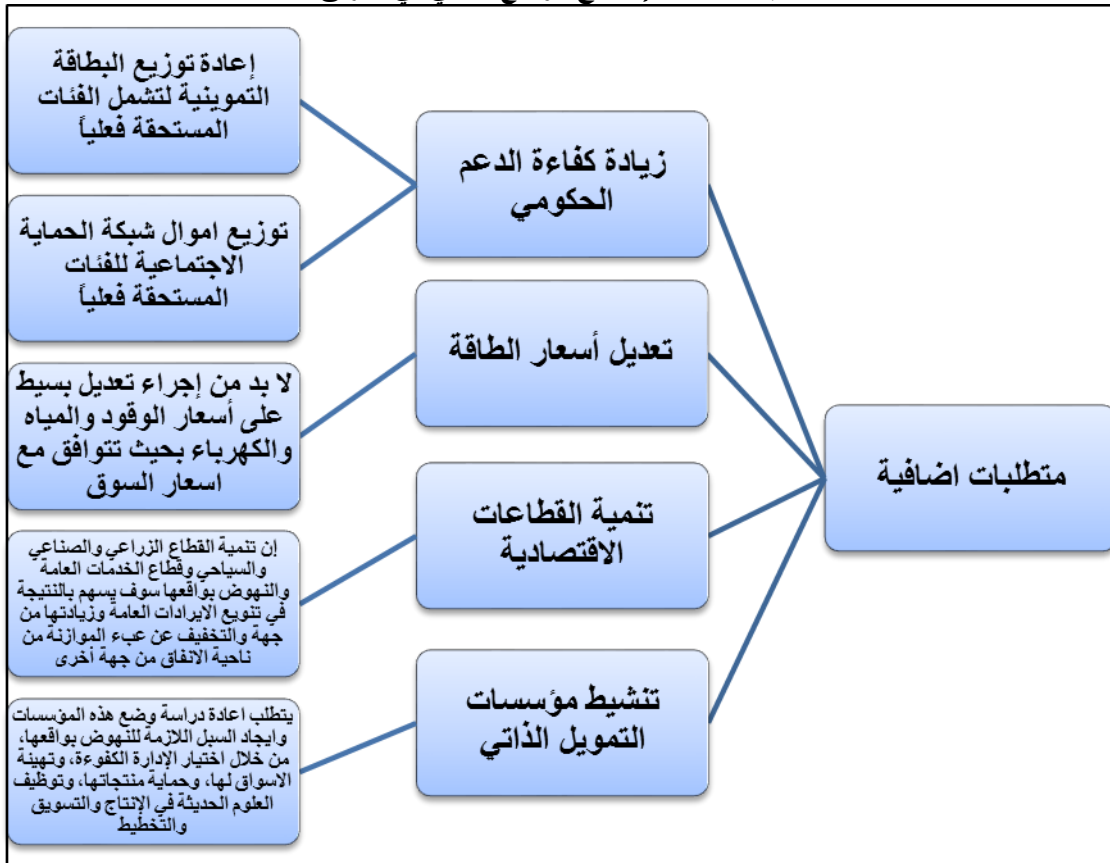


متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

تاسعاً: إنشاء مناطق صناعية آمنة: إنشاء مناطق صناعية وحاضنات أعمال خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي معين توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية.
عاشراً: التوعية: وذلك يتم عن طريق استخدام المزيج الترويجي من دعاية و اعلان يكون هدفه اقناع وترغيب واستمالة اطراف العلاقة نحو القطاع الخاص.
6-2: متطلبات ضرورية اضافية: نقترح مجموعة إجراءات اضافية تسهم في عملية إصلاح الوضع المالي في العراق وفق المخطط الآتي:

المخطط (2)

متطلبات اضافية لإصلاح الوضع المالي في العراق



المصدر: المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على (برنامج تحقيق التوازن المالي 2020، رؤية المملكة العربية السعودية 2030) و(عداي، 2009، 20).



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

3- النموذج القياسي المستخدم لتوضيح قدرة الحكومة العراقية في تعزيز الوضع المالي:

تعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية لاسيما التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وغالبا ما تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة ومن ثم فإن النتائج التي نحصل عليها من معادلة الانحدار والتقدير غالبا ما تكون زائفة أي لا معنى لها، من ناحية أخرى إذا ما تبين إن السلسلة الزمنية غير ساكنة فانه لا يمكن استخدام مقدراتها في التنبؤ. لذا من الضروري على الباحث أن يقوم بمعالجة السلاسل الزمنية قبل البدء بعملية الاختبار من أجل إزالة أي تشوهات أو تباينات أو عدم اتساق فيها ومن ثم تحويلها إلى حالة السكون ومن ثم الحصول على تقديرات دقيقة وصحيحة. نتيجة لذلك فقد أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متنسق لتوصيفات النماذج وكذلك الاعتماد على طرق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة أو الاستقرارية واتجاهات التكامل المشترك والعلاقة السببية بين المتغيرات وسيتم في هذه الدراسة اعتماد الخطوات الآتية في القياس (العلي، 2012، 63).

3-1: توصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج القياسي:

يتضمن البحث تحديد طبيعة العلاقة بين صافي الموازنة العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2015)، وكما يأتي:

أولاً: صافي الموازنة العامة (الفائض والعجز) (NB): وهو الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وقد عبرنا عنه بالأسعار الجارية والدينار العراقي. وبوصفه متغير معتمد مقياساً للواقع المالي في العراق. ثانياً: الإيرادات العامة (PR): وهي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة. وقد عبرنا عنها بالأسعار الجارية وبملايين الدنانير، وهي المتغير المستقل.

وسيتم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات فصلية باستخدام طريقة التمديد الداخلي، ليتم إجراء تحليل السلاسل الزمنية باستخدام بيانات أكثر، التي تعطي نتائج أكثر مصداقية (الجنابي، 2014، 51)

3-2: تحليل نتائج العلاقة بين صافي الموازنة العامة والإيرادات العامة:

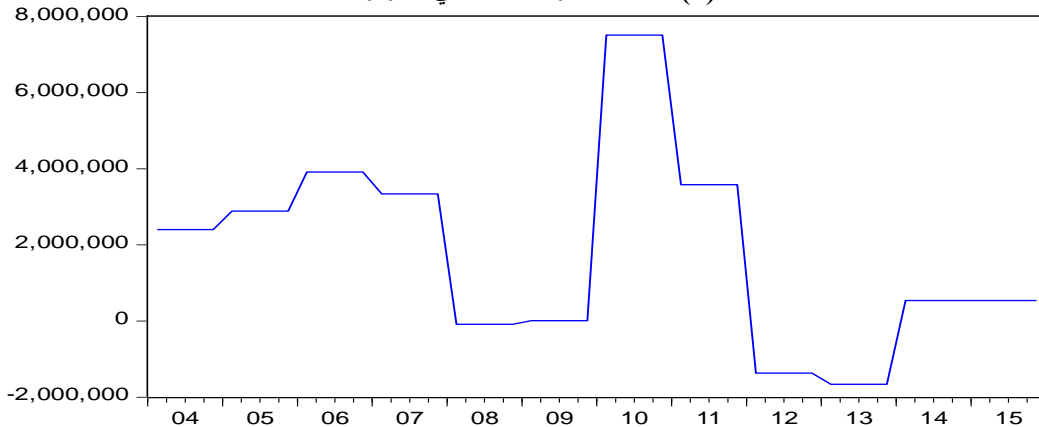
أولاً: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

لتحليل اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity) سيعتمد على اختبارين هما اختبار الرسم البياني واختبار ديكي فولر الموسع وعلى النحو الآتي:

1- نتائج الرسم البياني:

من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة الاتجاه لعام لها حيث يمثل الشكل (3) السلسلة الزمنية لصافي الموازنة العامة والشكل (4) السلسلة الزمنية للإيرادات العامة.

الشكل (3) السلسلة الزمنية لصافي الموازنة العامة



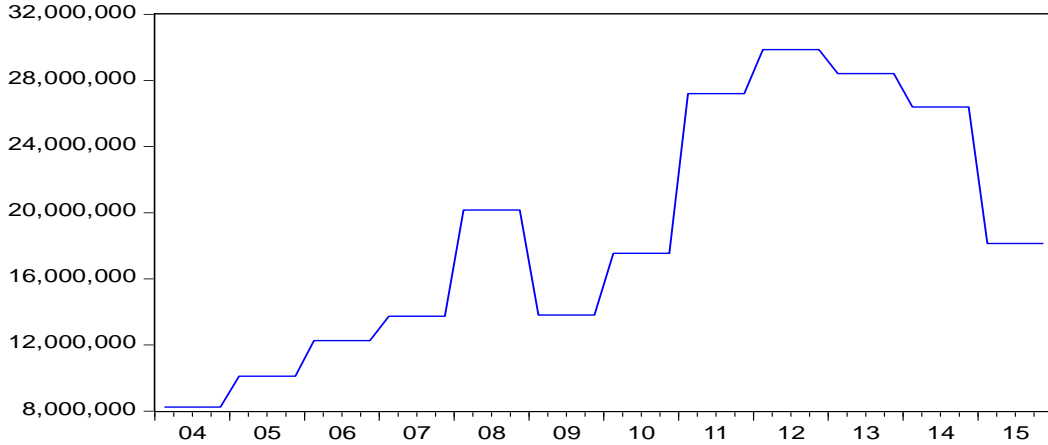
المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (4) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

الشكل (4)

السلسلة الزمنية للإيرادات العامة



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (4) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).
الشكلين أعلاه يشيران وبشكل واضح بأن متوسط السلسلة الزمنية لـ (NB) و (PR) متغير باستمرار (غير ثابت). وهذا يدل على أن هذه السلسلة الزمنية غير مستقرة (non-stationary).

2- نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF):

وقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لاختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وعلى النحو الآتي:

الجدول (8)

نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (ADF)

مقطع		مقطع واتجاه عام		بدون مقطع واتجاه عام		المتغيرات
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	
0.2306	-2.139718	0.3777	-2.394164	0.0635	-1.836622	NB
0.4649	-1.619373	0.9194	-1.093220	0.6682	-0.028514	PR

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (4) ومن خلال اعتماد برنامج EViews (9).

الجدول (9)

نتائج اختبار جذر الوحدة للفرق الأول باستخدام (ADF)

مقطع		مقطع واتجاه عام		بدون مقطع واتجاه عام		المتغيرات
Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	
0.0003	-4.863978	0.0022	-4.794049	0.0000	-6.708204	NB
0.0000	-6.894219	0.0000	-6.792859	0.0000	-6.970673	PR

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (4) ومن خلال اعتماد برنامج EViews (9).

يتضح من الجدول (8) إن متغيرات السلاسل الزمنية (صافي الموازنة العامة والإيرادات العامة) غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول وان هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقدره سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه، وذلك لأنه قيم (t) المحسوبة اقل من القيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). وعند اخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1)~I وهذا واضح في الجدول (9).



متطلبات تحقيق التوازن العالجي في العراق

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة (Johnson):

بعد التحقق من الشرط الأول الذي يفترض تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار (Johnson)، حيث تشير نتائج هذا الاختبار الواردة في الجدول (10) إن القيمة المحسوبة (36.84) اكبر من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني رفض الفرضية (0) التي مفادها عدم وجود أي متجه تكامل مشترك بين صافي الموازنة (NB) والإيرادات العامة (PR) وقبول الفرضية البديلة (0) القائلة بوجود متجه على الأقل من متجهات للتكامل المشترك، كذلك يفصح اختبار الأثر (Trace) عن وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، لأن القيمة الامكانية المحسوبة (18.24) اكبر من معدل الامكانية الحرجة (3.84) عند مستوى معنوية (5%)، أي أنه يوجد على الأقل اتجاهين من التكامل المشترك بين صافي الموازنة العامة والإيرادات العامة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين وهذا يساعدنا في إجراء اختبار السببية.

جدول (10)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.338587	36.84786	15.49471	0.0000
At most 1	0.333333	18.24593	3.841466	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (4) ومن خلال اعتماد برنامج EViews (9).

ثالثاً: نتائج اختبار كرانجر للسببية:

يعد معرفة اتجاه التأثير من المقاييس والمؤشرات المهمة جداً لوضع السياسة الاقتصادية، لذا تم إجراء اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدره.

جدول (11)

نتائج اختبار كرانجر للسببية

Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
PR does not Granger Cause NB	24	8.68438	0.0008
NB does not Granger Cause PR		0.01494	0.9852

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (4) ومن خلال اعتماد برنامج EViews (9).

يتضح من الجدول اعلاه أن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الإيرادات العامة إلى صافي الموازنة العامة خلال فترات الابطاء (Lags:2)، من خلال معنوية احصائية (F) والبالغة (8.68438) في (Lags:2). وهذا يفسر الدور الذي تمارسه الإيرادات العامة في تكوين وتطوير الموازنة العامة، فزيادة الإيرادات العامة تؤدي إلى تحقيق فوائض مالية تعزز من القدرة المالية في العراق.



4- الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- وفي ضوء ما ورد من تحليل في البحث يمكن أن نستنتج الآتي:
- 1- تسبب انخفاض أسعار النفط ضغوط مالية كبيرة على الموازنة العامة الاتحادية والحكومة العراقية، التي لم تتمكن في السنوات التي حققت فيها فوائض مالية من بناء احتياطات كبيرة تتيح لها قدراً من المرونة اتجاه الصدمات المالية.
 - 2- عدم وجود برنامج حكومي واضح يعمل لإصلاح الوضع المالي من خلال تنويع أكبر للإيرادات العامة، مما جعل الموازنة العامة الاتحادية مرتبطة بأسعار النفط الخام. التي يبدو من خيارات الحكومة العراقية انتظار ارتفاعها، فالإجراءات التي تم الاعتماد عليها لا تحاكي الواقع الاقتصادي، فهي ليست بمستوى العجز المالي المتحقق في موازنة الدولة.
 - 3- تزايد عبء الموازنة العامة الاتحادية العراقية نتيجة لاستمرار السلوك العام التاريخي للإنفاق التشغيلي والاستثماري.
 - 4- ممكن القول إن العراق خال من الضرائب وذلك لما يتميز به من انخفاض في معدل الضغط الضريبي بدرجة ملحوظة، إذ بلغ أعلى نسبة له حوالي (2.55%) في عام (2009).
 - 5- ضعف القطاع الخاص والذي يعزى إلى غياب التشريعات والقوانين التي تحمي المنتج العراقي والصناعة المحلية، وغياب أي نوع من الدعم الحكومي لهذا القطاع.
 - 6- فيما يخص الجانب القياسي يتضح أن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من الإيرادات العامة إلى صافي الموازنة العامة، وهذا يفسر الدور الذي تمارسه الإيرادات العامة في تكوين وتطوير الموازنة العامة، فزيادة الإيرادات العامة تؤدي إلى تحقيق فوائض مالية تعزز من القدرة المالية في العراق.

ثانياً: التوصيات:

- 1- وضع برنامج حكومي تشترك فيه كافة وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات المختلفة يهدف إلى إعادة هيكلة الوضع المالي للعراق واستحداث آليات مختلفة لمراجعة النفقات والإيرادات والمشاريع المختلفة، وآلية اعتمادها.
- 2- إن تمكين نمو القطاع الخاص لا يعني إلغاء دور القطاع العام بل ينبغي إصلاح هذا القطاع نظراً لبقائه على الأقل في المرحلة المقبلة يلعب دوراً مهماً في الأداء الاقتصادي.
- 3- إن ما جاء في الجزء الثاني الخاص بالمتطلبات الضرورية لتحقيق التوازن المالي، وما تضمنه من خطوات تعد أيضاً بمثابة توصيات للبحث، لذلك سنتجنب عرضها تجنباً للتكرار.

المصادر والمراجع:

- 1- الباز، هبه محمود، قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في مصر ومقترحات للارتقاء بها، 2014، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر.
- 2- البغدادي، 2012، مروة فتحي السيد، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
- 3- الجنابي، نبيل مهدي، 2014، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (ST.louis) علي الاقتصاد العراقي للمدة (2013-2011)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- 4- الخفاجي، سمير سهام داود وجري، وديان وهيب، 2017، كفاءة الإنفاق الاستثماري العام وأثره على النمو في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 97، المجلد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

- 5- سالم، سالم عبد الحسين، 2012، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 68، المجلد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 6- السامرائي، يسرى مهدي والعزاوي، ابتسام، 2005، تحليل فاعلية السياسة الضريبية في العراق للمدة من (1980-1995) من خلال بعض المؤشرات التي تختلط مع مفهوم الطاقة الضريبية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 6، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.
- 7- السامرائي، يسرى مهدي، ومحمد، شيماء فاضل، 2006، الأهمية النسبية لمصادر تمويل موازنة العراق الاتحادية وعلاقتها بعجز الموازنة العامة للمدة (2003-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- 8- سليمان، عمرو محمد محمود، 2008، ادارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
- 9- الشمري، مايح شبيب وكاظم، حيدر جواد، 2015، تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر - دراسة للمدة من (2001-2011)، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 35، المجلد 12، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 10- طاقة، محمد والعزاوي، هدى، 2010، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
- 11- الطائي، هناء عبد الحسين، والشلال، مهدي عزيز محمد، 2015، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة 1990-2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- 12- العاني، عماد محمد علي عبد اللطيف وجوحي، نسرين حسن، 2017، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم أثاره الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2014)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 98، المجلد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 13- عبدالله، سلمان حسين وخضير، جاسم خضير، 2016، موازنة البرامج والاداء وسيلة لتعزيز الرقابة في الوحدات الاقتصادية الحكومية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 89، المجلد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 14- عداي، نور شدهان، 2009، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
- 15- العزاوي، كريم عبيس، 2009، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 322، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل.
- 16- علوان، حسن عباس، 2006، استراتيجية السياسة الضريبية للإصلاح الاقتصادي الضريبي في العراق، المشكلات. الأسباب. المعالجات، المؤتمر العلمي الضريبي، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية.



متطلبات تحقيق التوازن المالي في العراق

- 17- علي، عماد محمد وثامر، لقاء فنجان، 2013، دراسة في تقويم الأداء الضريبي في العراق للمدة (1995-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 71، المجلد 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 18- العلي، مسلم قاسم حسن، 2012، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وأثرهما في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الآسيوية - دراسة قياسية- للفترة (1980-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 19- عياش، بلعاطل وسميحة، نوي، 2013، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (2001-2014)، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ابحاث المؤتمر الدولي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 20- المعموري، محمد علي موسى، 2017، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 96، المجلد 23، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 21- ناشد، سوزي عدلي، 2009، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- 22- Gujarati, D., N., 2013, Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies, Inc. , New York, USA.



Requirements for achieving financial balance in Iraq

Abstract:

The deficit of the federal budget and the structural imbalances suffered by the Iraqi economy has affected the direction of research towards suggesting steps and mechanisms can be relied upon in the near term to form a broader base of non-oil revenues aimed at achieving a balanced budget, and to proceed to reform the financial situation, In reducing their financial dictates, whether capital or operational, which lead to significant financial and economic consequences. This also requires that the Iraqi political elite have the real will, strategic vision and full awareness that the implementation of these reforms has potential social and economic effects, with long-term measures to be taken. The aim is not only to reform the financial situation, On the grounds that the financial balance is closely linked to the economic balance. The research used the inductive method and the descriptive and empirical analysis to clarify the current financial situation in Iraq and the measures required to reform it and measure it to prove the hypothesis of research, based on two variables: net public budget (surplus and deficit) and public revenues for the period (2004-2015). In order to understand the above, the research section was divided into four parts, the first of which dealt with the concept of financial balance, while the second dealt with the necessary measures to reform the financial situation. While the third part went to the standard model to illustrate the ability of the Iraqi government to enhance the financial situation in Iraq, while the latter part related to the conclusions and recommendations. The research found a set of conclusions that proved that the Iraqi government has not been able in the years that the budget achieved financial surpluses to build large reserves to allow some flexibility to the direction of financial shocks. And the absence of a clear government program working to reform the financial situation through greater diversification of public revenues, making the federal budget linked to the prices of crude oil.

Key word / financial balance, public revenues, net general budget (surplus and deficit).